

تعقيب رقم (1)

على آراء وملاحظات أثرت حول مقال د. علي مرزا:

Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq: Preliminary Evaluation

MEES: Energy & Geopolitical Risk, 9 October, 2012

www.mees.com/en/content/23

الزميلات والزملاء الكرام،

من خلال مداخلة أرسلت عبر الإنترنت، طرح د. محمد علي زيني بعض الملاحظات الاقتصادية التي تصب في مناقشة موضوع المقال المشار إليه. إن النقاش والحوار قد يقود إلى الوصول إلى مجموعة من الأمور يُتفق أو يُختلف عليها. ولكن الاتفاق والاختلاف ينبغي أن يكون مؤسساً على معلومات صحيحة عن الأرقام وآلية التقييم والنتائج الواردة في المقال.

وأود أن استجيب إلى الملاحظات المطروحة كما يلي:

أولاً: من المناسب أن أوضح أي أعدت المقال موضوع النقاش بعد دراسة مسودة لعقد اتفاقية غاز الجنوب المنشورة على موقع Iraq Oil Report (مجلدين، 381 صفحة) وأخذتُ بالاعتبار ما ورد فيها وما ورد من معلومات أولية وثانوية، من مصادر أخرى، وضمنتها جميعاً بشكل متنسق في جداول تفصيلية مبرمجة للتدفقات النقدية (Excel) تغطي عمر مشروع الغاز. وهذه الجداول تحتوي بشكل برمجي على مجموعة العلاقات السعرية والعلاقات المختلفة الأخرى والمعلومات والثوابت في العقد المذكور. كما تتطوي على افتراضات مستقبلية، حول الأسعار والكلف وأنماط الإنتاج (المدخلات والمخرجات الفنية للغاز) والاستهلاك المحلي والتصدير، ليؤلف ذلك بمجموعه نموذج تقييم/محاكاة سمح بتكوين حالة أشارية، reference case، في المقال، لمعدلات العائد وتوزيعه بين العراق (شركة نفط الجنوب ووزارة المالية) والشركاء الأجانب. كما سمح بإجراء تحليل حساسية مناسب، sensitivity analysis، على هذه الحالة الإشارية، مما ساهم في بيان التأثيرات المختلفة على العائد وتوزيعه بين الأطراف المختلفة بافتراض تغير مؤشرات أساسية في الاتفاق أو في السوق العالمي. إن الهدف من هذا الوصف هو إبراز الإطار أو الآلية التي جرى من خلالها تقييم المشروع. وهذه آلية شفافة تتيح دراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء حسابات منهجية.

ثانياً: يمكن تقسيم ملاحظات د. زيني إلى قسمين. قسم اقتصادي وقسم سياسي. القسم الاقتصادي ينصرف إلى معدل العائد والاستهلاك المحلي للغاز وسعر بيعه المحلي وتصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) ومنظمة التجارة الدولية ورسم الخدمة fee (لحالة مفاولة افتراضية). وسوف أركز تعقيبي على الملاحظات الاقتصادية فقط لأن المقال موضوع الملاحظات يتعلق بالقضايا الاقتصادية للاتفاق، وبالذات التسعير والربحية.

(1-2) إن معدل العائد الذي يتوقعه أي مستثمر أجنبي في العراق يعتمد على عاملين, الأول يتعلق ببدائل الاستثمارات المتاحة للمستثمر (في المناطق والمجالات المختلفة داخل او خارج العراق). حيث يثير هذا المستثمر عادة, من بين تساؤلات أخرى, التساؤل التالي: لو أنه استثمر في مناطق أو مجالات أخرى ما هو معدل العائد المتوقع الذي سيحصل عليه مقارنة بما قد يحصل عليه في العراق؟ ويتعلق العامل الثاني بالبدائل المتاحة للعراق للتعامل مع الغاز المصاحب, حيث يثار التساؤل التالي: ما هو البديل لحرق الغاز المصاحب الذي يجري حالياً وعلاقة ذلك بالاستثمار المقترح؟ ويقرر تفاعل هذين العاملين القوة التفاوضية لكل من الطرفين: العراق والمستثمر الأجنبي.

(2-2) إن المعدل المتوقع للعائد على الاستثمار سيزداد أو ينخفض, في المستقبل, نتيجة لتغير عوامل تتعلق بالأسعار والكلف, من ناحية, وتغير الوضع الجيوسياسي, من ناحية أخرى. والتغير المحتمل لمجموعة هذه العوامل يفرض حالة غير يقينية للمستقبل. إن من الصعوبة إيجاد مستثمر يستثمر في منطقة مضطربة كمنطقة الشرق الاوسط ويقبل بمعدل عائد متوقع "إعتيادي". ويعود السبب في ذلك إلى عدم اليقين, uncertainty. وفي مواجهة عدم اليقين يضيف المستثمر عادة (في العالم عموماً), ما أصبح يعرف في أدبيات اتخاذ القرار, علاوة الخطر (risk premium). وينبع هذا الخطر ومن ثم العلاوة المترتبة عليه من عوامل تجارية/اقتصادية اعتيادية (خاصة الدورات الاقتصادية وتغير وتقلب العرض والطلب على النفط أو الغاز في العالم, التضخم العالمي, الخ) وغير اعتيادية (المضاربة والاضطرابات المالية العالمية, الخ) وعوامل جيوسياسية (انعدام الأمن والحروب والهجمات الإرهابية وانقطاع الإمدادات الخ). ومن المناسب التشديد على أنه في أكثر المناطق استقراراً في العالم تسود حالة عدم اليقين ومن ثم تتواجد هذه العلاوة. وكلما زاد الخطر المتوقع كلما ازدادت العلاوة. وبالنتيجة حتى إذا كان معدل العائد المقبول في عالم يقيني هو 10% كما يفترض د. زيني (وهذا الأمر نفسه خاضع للاجتهاد) فإن المستثمر لن يقدم على الاستثمار إلا إذا تم تأمين علاوة خطر إضافية. وفي المقال قُدر المعدل المتوقع المقبول للمستثمر الأجنبي في العراق (من ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بما يتراوح في المدى 15-17.5%. وبافتراض علاوة خطر في العراق بمعدل 5%, على سبيل المثال, فإن معدل عائد على الاستثمار في المدى 15-17.5% في عالم غير يقيني يعادل معدل استثمار في المدى 10-12.5% في عالم يقيني. هذا الأمر أذن ينبع من مبادئ الاقتصاد وطبيعة اتخاذ القرار الاقتصادي/التجاري في عالم اليوم. لذلك من غير المناسب تحديد رقم 10% ثم القول أن ما فوقه هو "تفريط

بالموارد الطبيعية العراقية". هذا القول لا يتماشى مع وقائع عالم اليوم ولا مبادئ الاقتصاد وأدبيات اتخاذ القرار.

(2-3) صحيح، إن معدل العائد على الاستثمار، 23%، الذي يحققه الجانب الأجنبي، كما ورد في المقال، لازل أكبر من 15-17.5%. لهذا السبب يتم في المقال القيام بتحليل حساسية في الفقرة الأخيرة المعنونة تقييم ربحية المشروع (*Appraising project's profitability: simulation*). ويتبين في هذه الفقرة كيف إن معدل العائد للجانب الأجنبي سينخفض من 23% إلى 15-20% عند زيادة معدل ضريبة الدخل أو نسبة المساهمة في رأس المال أو عند انخفاض الأسعار العالمية.

(2-4) إن الحكم على معقولية الاتفاقية لا ينبغي أن يتركز فقط على معدلات العائد للجانب العراقي وإنما أيضاً على ما تتلقاه وزارة المالية من ضرائب. بحيث إن ما يحصل عليه العراق يساوي العائد لشركة نفط الجنوب زائداً ما تتلقاه وزارة المالية. ويقارن هذا مع ما يتلقاه الشركاء الجانب. وهذا الأمر له أهميته الكبيرة خاصة في تحليل الحساسية عند افتراض زيادة معدل الضريبة.

ثالثاً: هل نحن فعلاً قادرين على القيام بالأمر بأنفسنا فقط؟ لقد مر العراق بفترة حصار وحروب ونزاع داخلي أنقطع فيها فعلياً عما يجري من تطورات تكنولوجية في مجالات النفط والغاز في العالم الخارجي. وفي خلال هذه الفترة لم يتم تطوير الخبرات العراقية الداخلية بشكل يوازي التطورات في العالم الخارجي. فبخلاف الكوادر القديمة فإن الكوادر الشابة لم تحصل على ذات الخبرة والتدريب والتواصل كما حصل للفئات العمرية الأكبر في عقود الستينات والسبعينات/أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وحتى الكوادر القديمة فعلى الرغم من علو شأنها المهني والخبرة الغنية المتجمعة لديها ودوافعها الوطنية ولكن طبيعة الكبر والزمن لها ضريبتهما. هذا بالإضافة إلى انقطاع نسبة ملموسة منها عن التطور العالمي لفترة طويلة. كل ذلك يجعل الحاجة للخبرة الأجنبية ضرورية. نحن أذن نحتاج إلى فترة للتعلم والاستعانة بالخبرات الأجنبية، أي فترة إعادة تأهيل. على سبيل المثال، إن أفضل ما نعرفه عن حجم الاحتياطات النفطية في العراق، إلى عهد قريب، يعود للسبعينات/أوائل الثمانينات، والذي جرى باستخدام أسلوب المسح الزلزالي ذو الأبعاد الثنائية في الوقت الذي تتوفر فيه أساليب الأبعاد الثلاثية، منذ زمن، وحتى الرباعية الآن. من ناحية أخرى، من غير المحتمل أن تكون عقود الخدمة أرخص للعراق في مجال الغاز (أنظر الفقرة التالية). وفي النهاية من المناسب التذكير كيف قامت اليابان وكوريا والصين وباقي دول آسيا الصاعدة بالاستعانة بالخبرات الأجنبية واستغلتهما في ردم الهوة التكنولوجية والتنافسية مع العالم المتقدم؟ وكانت النتيجة أنها بزت الدول المتقدمة في كثير من المجالات.

رابعاً: المشاركة في الإنتاج والمقولة.

من ضمن تحليل الحساسية الذي ورد في المقال تم إثارة والإجابة على التساؤل التالي: ما هو متوسط رسم الخدمة (fee) قبل الضريبة لكل مليون قدم مكعب من الغاز، الذي يؤمن معدل عائد بعد الضريبة 15-25% للمقاول الأجنبي لو أن هذا الاتفاق تحول إلى عقد مقولة. ووصل المقال إلى نتيجة مفادها أن رسم الخدمة المطلوب هو أكثر بكثير مما ورد في جولات التراخيص (1) و(2). غير أن د. زيني يعتقد أن هذه النتيجة الواردة في المقال تساند موقفه الناقد للاتفاقية كما ورد في **ثانياً** من ملاحظاته. والحقيقة أنها لا تؤيد أو تساند ما ذهب إليه وإنما بالعكس. فالنتيجة التي وردت في المقال تبين أن عقد مقولة بديل للاتفاق الحالي يؤدي إلى رسم خدمة عالي جداً وبشكل غير مبرر. أرجو قراءة الفقرة المعنونة (*III. Service contract*) في المقال مجدداً. كما أرجو ملاحظة ان الكثير من النتائج المعروضة في تحليل الحساسية في فقرة تقييم ربحية المشروع في المقال، بما فيها ما ورد عن الأرقام التي نتجت عن تحليل حساسية لعقد خدمة مقولة مفترض، مؤسسة على حسابات تفصيلية لم يتم شمولها في المقال بسبب محدودية المجال في المجلة. ذلك إن المقال بصيغته الحالية طويل جداً مقارنة مع المقالات الأخرى في المجلة.

خامساً: هناك عدم وضوح في فقرة **ثالثاً** من ملاحظات د. زيني. مع العلم أن فقرة ثالثاً تستغرق ثلثي

ملاحظاته ويمتزج فيها الاقتصاد بالسياسة. كما أن د. زيني يخرج بأحكام عما ورد في المقال ما كان سيصل إليها لو أنه دقق في قراءة المقال. سأبين بعض من هذه الأحكام في أدناه.

(1-5) يشدد د. زيني على أهمية تزويد الغاز للصناعة المحلية بسعر معان، وهذا الأمر أتفق فيه

تماماً. وهو في الحقيقة مأخوذ في الاعتبار في المقال. حيث يبين المقال بشكل واضح أن

السعر المحلي (المدعوم/المعان، subsidized) سيكون **1.04 دولار لكل مليون وحدة**

حرارية بريطانية وهذا يعادل: **دولار واحد لكل ألف قدم مكعب**. ولكن بخلاف ما ذهب إليه

د. زيني فإن هذا لا يختلف كثيراً عما ذكره عن السعر المحلي السعودي المدعوم/المعان

وهو **0.75 دولار لكل ألف قدم مكعب**. ومرة ثانية خلافاً لحكم د. زيني فإن السعر المحلي

هذا (1.04 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) لا يساوي السعر العالمي ولا حتى

السعر الوارد في اتفاقية غاز الجنوب كما تم التأكيد عليه في المقال. مع العلم أن سعر

الاتفاقية للغاز الجاف نفسه (الذي ليس له علاقة بالسعر المحلي) لا يرتبط بأي سعر

عالمي للغاز وإنما هو يساوي 33% من سعر زيت الوقود المكافئ العالمي. وهذا، كما

ورد في المقال، **سعر حساسي** accounting price. ولقد أُستُخدمت هذه الحقيقة في تناول

مسألة عضوية منظمة التجارة الدولية في المقال والتي سأشير إليها في أدناه. أعيد ما

ذكرته في المقال وهو أن المقال يفترض، بناء على شواهد منشورة، أن الغاز الجاف

سيباع محلياً بسعر مدعوم/معان ليس له علاقة بالسعر العالمي ولا حتى بسعر الاتفاقية.

أرجو التدقيق في المقال جيداً. وكما اشرنا الآن فإنه لا يختلف كثيراً عن السعر المحلي

المدعوم/المعان في السعودية.

(2-5) إن 70% من إنتاج مشروع غاز الجنوب سيوجه للاستهلاك المحلي (من ضمنه استهلاك الصناعات، والبتروكيماويات، ومحطات الكهرباء، الخ) بشكل غاز جاف (حصراً) وغاز سائل LPG ومكثفات. أما الغاز الطبيعي المسال، LNG، الذي سيُصدّر فإنه يؤلف 30% من الإنتاج. (جدول 1 في المقال). وهذا التصدير سيساعد على توفير العملة الأجنبية لتسديد كلف الاستثمار. أما إذا كان تصدير الغاز الطبيعي "خدعة أو مصيدة" كما يقول د. زيني بسبب احتمال تغير كلفة إنشاء وحدة معالجة إنتاج الغاز الطبيعي المسال مستقبلاً بشكل كبير فيمكن تعديل الاتفاقية، بما يخص الغاز الطبيعي المسال، إذا ارتفع حجم الكلفة الاستثمارية بشكل خارج عن المألوف عما ورد في العقد/الاتفاقية. هذه أمور ينبغي النظر إليها بشكل تناسبي وليس تضخيمها خارج إطار الممارسات التجارية المقبولة. ففي مثل هذه الاتفاقات إذا تغيرت الظروف تغيراً جوهرياً فإنه يمكن، حتى قانونياً، إعادة النظر بالاتفاقية.

(3-5) بخلاف ما يذهب إليه د. زيني فإن المقال يبين في فقرة الأسعار الدولية والإعانة ومنظمة التجارة الدولية (World prices, domestic subsidy, and WTO) أنه لا زلنا نستطيع استخدام السابقة السعودية. إذ باحتمال عالي سنقبل منظمة التجارة الدولية إعانة استهلاك الغاز الجاف محلياً في العراق أيضاً. ويعود ذلك إلى ما تم بيانه في المقال من أن الغاز الجاف سيُستهلك بأجمعه في العراق كما أن سعره المحلي وكذلك سعر الاتفاقية هي أسعار حسابية ليس لها علاقة بالأسعار العالمية للغاز. بالإضافة إلى ذلك فإن الخليج العربي ليس فيه سعر عالمي للغاز الجاف. وهذه هي بالضبط العوامل التي قامت عليها السابقة السعودية ووافقت، في ضوءها، منظمة التجارة الدولية على قيام السعودية بإعانة استهلاك الغاز الجاف محلياً.

سادساً: إن معظم ثروة العراق الغازية المصاحبة يُحرق منذ سبعة عقود والحرق لا زال مستمراً ولدنيا الآن اتفاقية ستستغل الغاز وتوقف حرق جزء مهم منه. ويمكن تحسين هذه الاتفاقية كما يبينه المقال في تحليل الحساسية والتي ستؤدي إلى زيادة عوائد الدولة.

سابعاً: في النهاية أعتقد أنه في نقاش اقتصادي هادئ من المناسب قبول وجود وجهات نظر مخالفة أو مختلفة. وبما أن المقال يتعلق بالتسعير والربحية فإن الأنسب يكون في استخدام التسبيب والأساليب الاقتصادية في النقاش. المطلوب هو ليس بالضرورة الاتفاق مع نتائج المقال أو ما ورد فيه وإنما قراءته بجدية وتأن ثم مناقشة ما ورد فيه. بهذا الشكل نستطيع استكشاف عناصر القوة والضعف في المقال ومن ثم في نتائجه.

مع التقدير.

علي مرزا

12 October, 2012.